البيئة والتنمية المستدامة... أية علاقة؟

د.عبيدة صبطي / الباحث: صابر بقور

جامعة بسكرة – الجزائر

ملخص:

التنمية عملية تطويرية تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات الأفراد، والبيئة هي المصدر التي تأخذ منه الموارد لتحقيق أهدافها، وبالتالي يستوجب استغلال موارد البيئة بأسلوب رشيد يتفق وقدراتها بما يضمن استمراريتها في العطاء، وعلى الدول عند بناء إستراتجيتها التنموية ألا تغفل البعد البيئي لضمان تحقيق أهدافها.

و نظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه، كان من الضروري بيان العلاقة بينهما؟ وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذه الورقة العلمية.

Summary:

Development developmental process that aims to satisfy the needs and desires of individuals, the environment is the source that takes him the resources to achieve their goals, and therefore requires the exploitation of environmental resources in a responsible manner consistent with the capabilities to ensure continuity in the tender, and States when building a developmental its strategy should not overlook the environmental dimension to ensure the achievement of its objectives.

Due to the importance of the environment element in the literature of sustainable development as the latter designed to ensure the protection and preservation of the earth and they constitute the basis that it was necessary to release the relationship between them? This is what we will try to identify it in this paper.

مقدمة:

يعيش الإنسان، منذ أن خلقه الله عز وجل في بيئته يستمد منها قوته وأسباب نموه الفكري والمادي والأخلاقي والاجتماعي والروحي.ولقد أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا إلى إحداث إخلال، بل تدهور في مكونات البيئة...بحيث أصبح العيش فوق طاقة احتمال البيئة متوقعا، بل لعله واقعا في بعض المجالات وبعض الأقطار إذ بدأنا نعيش أو نسمع عن "مشكلة الغذاء" و"مشكلة الطاقة" و"مشكلة السكان" ومشكلة "التلوث"، وهي مشكلات ناجمة عن النشاطات البشرية في البيئة.

وبدأ الإنسان يقلق على مستقبل حياته المريحة الكريمة، واتجه نحو قضايا البيئة بهدف التغلب على مشكلاتها والتخطيط لمواجهة مستقبلها، إلا أن هذا التوجه اتخذ الطابع التخصصي البحث مما أدى إلى عزلة غير المختص...وأصبح الكثير من الناس يسمعون عن أخطار لا يفهمونها ولا يعرفون ما إذا كان بإمكانهم أن يسهموا في حلها.

وعليه بدأ الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي بشكل واضح انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بمدينة ستوكهولم بالسويد في سنة (1972)، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى

القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية.

وقد تعزز الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها بشكل أكبر من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد بمدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل في سنة (1992) ، وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض (إعلان ريو) ، وجدول أعمال القرن 21، ومبادئ حماية الغابات بالإضافة إلى اتفاقية التغيرات المناخية وكذا اتفاقية التنوع البيولوجي، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الوثائق تضمنت الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية حاجيات وطموحات الأجيال الحاضرة من الموارد البيئية من دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها منها، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها من جهة ومقتضيات حماية الموارد البيئية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.

و نظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه، كان من الضروري بيان العلاقة بينهما؟ وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذه الورقة العلمية.

1. مفهوم البيئة

1.1 تعريف البيئة لغة: اشتقت كلمة البيئة في اللغة العربية من الفعل "تبوأ" أي حل ونزل وأقام، والاسم منها بيئة، وكلمة بيئة Ecologie مشتقة من الكلمة اليونانية Okios وتعني "بيت" ومن هنا فإن البيئة بمعناها الضيق تعني البيوت" وبمفهومها الواسع تعني "البيئة المحيطة"، أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة (Environnement) تستخدم للدلالة على ما يحيط بالإنسان والتأثيرات المختلفة، أما في اللغة الفرنسية فيستخدم كلمة (Environnement) وتدور حول معنى الظروف المحيطة من ماء وهواء وأرض وكائنات حية محيطة بالإنسان[1] .

2.1 تعريف البيئة اصطلاحا : يتعذر أحيانا إعطاء تعريف، بسهولة عن البيئة.

فالبيئة لفظة شائعة الاستخدام ويرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فرحم الأم بيئة الإنسان الأولى...والبيت بيئته والمدرسة بيئة والحي بيئة والقطر بيئة والكرة الأرضية بيئة والكون كله بيئة، ويمكن أن ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة...فنقول البيئة الزراعية والبيئة الصناعية والبيئة الثقافية والبيئة الصحية وهناك أيضا البيئة الاجتماعية والبيئة الروحية والبيئة السياسية...من ذلك يظهر أن وضع تعريف شامل للبيئة يستوعب مجالات استخدامها لا يتيسر بسهولة ويتطلب أن نلم بإطار كل من هذه المجالات[2].

فقد عرف الباحث الأمريكي "أرنست هيكيل" عام (1866) البيئة بأنها "العلم الشامل لعلاقات الكائن الحي مع البيئة لما فيها كل شروط البقاء وكان بذلك أول من استخدم هذا المصطلح أو صاغه.وقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي انعقد في استكهولم بالسويد عام (1972) البيئة بأنها "رصيد للموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته [3] .

ويمكننا الآن نضع تعريفا محددا للبيئة على إنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى وتمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر".

ووفق هذا التعريف يتبين أن البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته وإنما تشمل البيئة أيضا علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والعادات والأخلاق والقيم والأديان.فالبيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضة.وهي كوكب الحياة.

2. مشكلات البيئة

تعاني البيئة من الكثير من المشاكل و التحديات، و يمكن إجمال أو حصر كل هذه المشاكل في نقطتين أساسيتين هما التلوث والاستنزاف.

1.2 تلوث البيئة

التلوث البيئي هو التغيرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطة من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها[4]. وهي: تلوث الهواء، وتلوث الماء وأخطاره (التلوث الحراري، والنفط، والمخلفات الصناعية، والمخلفات البشرية السائلة، والمخصبات الزراعية، والمواد المشعة، والمبيدات) والتلوث الضوضائي، والتلوث الإشعاعي والتلوث بالمبيدات الكيميائية وعناصر التخصيب، والفضلات والنفايات، و نمط الإنتاج، والبناء العشوائي، وعوادم الآليات ومخلفات الري، والحرائق.

2.2 استنزاف الموارد البيئية

يعني استنزاف الموارد بصفة عامة تقليل قيمة المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة والغذاء ولا تكمن خطورة استنزاف المورد فقط عند اختفائه أو التقليل من قيمته، إنما الأخطر من كل هذا تأثير الاستنزاف على توازن النظام البيئي الذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة، ذلك أن استنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى، ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محليا وعالميا[5].

3. مفهوم التنمية

لقد طرحت مسألة التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، ولكن هذا الاستقلال لم يكن هو الغاية النهائية.مما حذى بهذه الدول أن تبذل جهوداً كبيرة من تحريرها من التبعية للخارج باعتبار الاستقلال السياسي هو بداية للتطور

الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء، وأن هذا التطور يتأتى من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.بعد سيطرة سياسية وعسكرية واقتصادية للدول الاستعمارية على هذه الدول.

وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد ولهذا أصبحت التنمية مفهوماً منتشراً باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

وعليه أصبح موضوع **التنمية** موضوع حديث ارتبط بالتجارب الاشتراكية في الدول النامية على الرغم من أنه كان مفهوما سابقا على ذلك في النظم الرأسمالية والشيوعية على حد سواء.

ومن ثم تطور مفهوم التنمية ليصبح أكثر اتساعا، إذ شمل، إلى جانب التطور الاقتصادي، التطور الاجتماعي لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن كانت، لفترة ليست قصيرة تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل اهتمت بها الكثير من التخصصات كعلم الاجتماع، وعلم السياسة. إلا أن المتتبع لمسألة التنمية يستخلص بأن علماء الاقتصاد من العلوم السباقة في الانشغال بمسألة التنمية، إذ نجدهم يصبون اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية وأساليبها وذلك بغرض التعرف على إمكانية تنمية الدول النامية تنمية ذاتية، ومن جهة أخرى نجد علماء الاجتماع يسعون إلى التعرف على معالم البناءات الاجتماعية الجديدة التي بدأت تشهدها هذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، أما علماء السياسة فكان انشغالهم منصبا حول تأثير المعتقدات السياسية و الإيديولوجية في دفع عجلة التنمية[6].

1.3 تعريف التنمية لغة : يستخلص من الاطلاع على قواميس اللغة العربية أن تنمية الشئ تعني ارتفاعه من موضع إلى موضع أخر فقاموس المنجد يتضمن: (نمى ينمى، نميا، ونميا ونماء، وينميه)المال وغيره: زاد وكثر، ونمى تنمية الشئ جعله ناميا[7].

في حين يرى وبستر(Webster) في قاموسه اللغوي أن اصطلاح **التنمية** من الناحية اللغوية « إنما يعني التطور في مراحل متوالية »، أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى[8].

2.3 تعريف التنمية اصطلاحا : وهناك جملة تعريفات لمفهوم **التنمية**، وأول ما يلاحظ عليها وجود تباين فيما بينها، يمكن إرجاعه في جانب كبير إلى تباين الاستناد النظري لصوغ المفهوم وتباين الأيديولوجيات التي تستند إليها عملية التنمية.

ومن هذه التعاريف نجد تعريف هيئة الأمم المتحدة التي تقول فيه سنة(1955) بأن **التنمية:**

أ.العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه[9].

ب. ثم عرفتها في سنة (1956) تعريفا آخر « باعتبارها تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها إلى الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع »[10].

ج.تدعيم الجهود ذات الأهمية للمجتمع المحلي بالخطط الحكومية. وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متمشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العامة لدولة[11].

في حين عرفها "محمد الجوهري "بأنها « عملية تغير ثقافي ديناميكية أي متصلة وواعية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع)، حيث تربط عملية التنمية بازدياد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجها» [12].

وبالتالي نلاحظ بأن "محمد الجوهري" يؤكد على أن أهم خصائص التنمية هي الدينامكية أي الحركية الدائمة وليس الثابت أو الجمود، ويعني ذلك حسب وجهة نظره أن التنمية تهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية داخل الإطار الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته.

و ينص تعريف "اسكندر الديك" و"محمد مصطفى" للتنمية على أنها"عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية الإعلامية والبيئية، والتنمية الشاملة وإن كان غايتها الإنسان، إلا أنها يجب أن تحافظ على البيئة، التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البيئة التحتية والفوقية بالمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[13].

ويتضح مما سبق أن التعريف لا ينظر إلى **التنمية** على أنها هدف في حد ذاتها،وإنما يؤكد على أنها وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه وتوجيهه نحو التغيرات المطلوبة.

4.أهم التيارات المفسرة لقضية البيئة و التنمية المستدامة

لاعتبار أن التنمية أنواع فنجد التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية،...وغير ذلك، فهي تستهدف كل المجلات، إذ نجد التنمية الايكولوجية (البيئية) وتعرف على أنها :" أسلوب في التنمية يركز على حلول محددة لمشاكل محددة في كل منطقة ايكولوجية مع مراعاة الجوانب الايكولوجية والثقافية إلى جانب الاحتياجات الحالية والبعيدة المدى[14].

في حين تتمثل أهم التيارات التي تناولت قضية البيئة مايلي:

الاتجاه الأول: تعد نظرية التحديث من النظريات التي حاولت تفسير قضية التنمية في الخمسينات والستينات حيث أقام منظروها تصوراتهم عن ملامح التنمية، بالاعتماد على التمييز الكلاسيكي بين التقليدي والحداثة.مؤكدين مثلما فعل "دوركايم" و"فيبر" على القيم والمعايير السائدة في هذين النوعين من المجتمعات وأنساقها الاقتصادية، ونادوا أيضا–كما فعل "دوركايم" بأن الانتقال من العلاقات الاقتصادية

المحدودة في المجتمع التقليدي، إلى الاتحادات الاقتصادية الابتكارية المعقدة، اعتمد على تغيير أساسي في قيم واتجاهات ومعايير الناس[15].وعبر عن هذا التيار كل من بارو، وماكليلاند وروستو..الخ.

الاتجاه الثاني:وفي إطار بحث عن رؤية جديدة للتنمية، نشأت "مدرسة التبعية" كرد فعل مباشر لفشل سياسات التنمية المتبعة في العالم الثالث وعدم ملائمتها مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ورافضة لأفكار وتصورات نظرية التحديث التي ترجع غياب التنمية في الدول النامية إلى غياب قيم التحديث الملائمة، بدلا من ذلك يفسر منظرو التبعية، عكس ما ذهب إليه الفكر المحافظ والفكر الماركسي في تحليل ظاهرة التخلف في ضوء العوامل الكامنة في المجتمع، حيث حاول منظروا التبعية فهم أبنية المجتمع من الخارج، وذلك من خلال رؤية تاريخية عالمية، تربط بين هذه الأبنية في أبعادها السياسية والطبقية والاقتصادية وبناء القوة وطبيعة العلاقة بين البؤرة الرأسمالية...ودول المحيطات وعبر عن هذا الاتجاه فرانك ، كاردوزو ..الخ[16].

الاتجاه الثالث: ويعد تيار التخصيص (الخوصصة) من أبرز التيارات التنموية الجديدة، الذي انتقد مجمل النظريات التي كانت تحث في السابق على أعطاء الدور القيادي في عملية التنمية واستبدال ذلك بسياسات تنموية تعطي الأولوية لآليات السوق وللمبادرة الفردية وتؤكد على أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في إدارة التنمية من القطاع العام هذا الأخير الذي اتهم بأنه قد تسبب في خلق اختلالات بنيوية واختناقات اقتصادية كما اتهم بالجمود وتقييد المبادرات الفردية وتدني الكفاءة الإنتاجية.

وبالتالي فحسب هذه الأطروحة المركزية، فإن التنمية ستحقق بشكل أفضل لو تم تقليص التدخلات الحكومية في الاقتصاد وتم الحد التخطيطي المركزي وإلغاء القطاع العام.

الاتجاه الرابع: إضافة إلى تيار التخصيص (الخوصصة) ، برز تيار تنموي آخر في الثمانينات يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة أساسا مع ثقافة المجتمع متوافقة مع معتقداته وقيمه وإن تعثر البرامج السابقة يعود إلى تجاهلها البعد الثقافي من أجل تصحيح ذلك، فإن المطلوب بوضع القيم الثقافية في مكان الصدارة ضمن عملية التنمية وقد أظهرت التجارب العملية أن أي إستراتجية تنموية تسقط من حسابها البعد الثقافي تكون عرضة لتوليد الاغتراب الحضاري والثقافي و الاجتماعي واللامبالاة وحتى العداء لمجهودات التنمية.ومن ثمة فلا بد من الاهتمام مستقبلا بالخوصصة الحضارية والمحافظة على الهوية الثقافية وتأكيد الشخصية الوطنية.

من خلال استعراضنا لهذه التيارات التنموية، التي كشفت الشواهد الواقعية عن ضعفها و عجزها وعدم جدواها في تشخيص مقومات ومعوقات التنمية لتبقى بذلك محل نظر يتجاذبها المفكرون دون أن يستقروا على رأي قاطع حولها، فضلا عن ذلك نكشف في إطار نظرتها الضيقة الأحادية وتحيزها الإيديولوجي عن تجاهلها للبعد البيئي عند حديثها عن التنمية التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحدودة.

ولم تطرح الانعكاسات السلبية للسياسات التنموية التي واكبت التطور و التوسع والانتشار للنمط الاقتصادي والليبرالي الذي أثر على البيئة.

وبالتالي نكشف عن مدى حدود النظرية للفكر التنموي السائد الذي يرتكز على قدرة الإنسان في التحكم واستخدام الموارد الطبيعية لتلبية حاجاته كما يريد.

وهذا سمح بظهور مفهوم جديد للتنمية يسعى لتوظيف البعد البيئي يعرف بالتنمية المستدامة أو التنمية المستديمة أو القابلة للاستمرار أو المطردة مهما اختلفت التسميات فإن ذلك لا يصادر جوهر المسمى الذي هو تحقيق تنمية تراعي متطلبات البيئة.

الاتجاه الخامس: رغم حداثة مصطلح التنمية المستديمة إلا أن استخدامه انتشر في أدبيات التنمية فضلا على محاولة كلا من التيارين المحافظ والثوري احتواء المفهوم وتوظيفه توظيفا سياسيا وإيديولوجيا.

فالاتجاه المحافظ والرسمي يود حصر التنمية المستدامة ضمن إطار الاستعمار الاقتصادي والإداري الضيق، حيث تود الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة التي أظهرت حماسا مثيرا للمفهوم، أن يعينه هو الارتقاء بالوعي الإداري البيئي دون أن يؤدي ذلك إلى التشكيك في صلاحية النموذج الاقتصادي الرأسمالي.

غير أن هذا التيار يود الالتفاف على المضمون النقدي للتنمية المستدامة ويتجاهل العلاقة بين التدهور البيئي وبروز النظام الرأسمالي، والتدهور البيئي لا يعد إلا نتيجة سلبية للنظام الرأسمالي المستترف للموارد الطبيعية.وبالتالي فهذا الاتجاه يحاول توظيف مفهوم التنمية المستدامة من أجل إخفاء عيوب ونقائص النظام الرأسمالي العالمي بالمقابل، برز أيضا اتجاه أخر مناهض للاتجاه المحافظ، ألا وهو التيار البيئي النقدي الذي يرى أن التنمية المستدامة كتعبير جديد عن حاجة الإنسان المعاصر لمراجعة المسلمات والبديهيات الحياتية السائدة التي برزت مع بروز الحضارة الصناعية الحديثة التي تعتبر المسؤولة عن تمرد الإنسان على البيئة وهي التي أخذت تشجعه على استغلال الطبيعة وإخضاعها لسيطرته، وتشبع بالقيم الرأسمالية التي تغلب المصالح الشخصية والأنانية [17].

ولهذا لابد من وقف التوسع الصناعي العالمي ولا سيما في الدول الصناعية وتثبيت النمو الاقتصادي في هذه الدول وضبطه بضوابط بيئية صارمة وليست البحث عن كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها.

إن تحقيق تنمية منسجمة مع احتياجات ومتطلبات البيئة، لا يعد مبدأ جديدا في الفكر الإنساني، فقد أشار (Ginford Punchot) في سنة (1910) إلى أن الحفاظ على البيئة يعني الحصول أكبر عدد من الأفراد على كم من السلع لأطول فترة زمنية ممكنة.وللتعبير عن هذا المبدأ استخدم مصطلح التنمية المستدامة، التي برزت من خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية سنة (1972) أين أصبح هذا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وقد أصبحت الاستدامة منذ هذا المؤتمر تمثل منهجا للتنمية التي تعنى بقضايا الفقر والبيئة والمساواة[18].

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفا لدى السواد الأعظم من البشرية قبل انعقاد مؤتمر الممم المتحدة للبيئة والتنمية 'قمة الأرض) في ريو دي جانيرو سنة (1992) والذي حظي بدعاية إعلامية كبيرة.

ومنذ ذلك الوقت استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات والمعاهد الدولية والإقليمية والمجتمع البحثي والجماعات البيئية والمهنية علاوة على اهتمام مؤسسات المجتمع المدني.

وعليه فقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني فالمشكل ليس في غياب التعريف إنما في تعددها واختلاف معانيها (التنمية المستديمة Développement durable) أو المستدامة (Soutenable ou Viable) هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي (Stainable Devloppment) الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية " القابلة للإدامة"، "الموصولة"، أو القابلة للاستمرار ولقد تم اختيار "مستدامة" لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية[19].

لقد تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلى الحد الذي يجعلنا نقر بأنها مترادفات، إن مصطلح التنمية المستدامة جديد الاستعمال حيث تعددت التعريف الخاصة بتحديده ومن بين العديد من التعاريف نذكر أشهر تعريف للتنمية المستدامة والذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديمية والمهنية، هو ذلك التعريف الذي ورد سنة (1987) في تقرير اللجنة الدولية للبيئة المعروف بتقرير لجنة برونتلاند"، حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها :التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما.واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام (1992) على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي اقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام (1992) على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[20].

وعليه يندرج تحت هذا التعريف الموجز عددا من القضايا المهمة والتي توصل تقرير بروتتلاند[21].

- التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء، وعلى امتداد المستقبل البعيد.
- هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها،
- مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد،

- الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

هذا وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار" التنمية التي لا تتعارض مع البيئة والتنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية لموارد الطبيعة[22].

وعرفت كذلك على أنها " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[23].

بناءا على معطيات التعاريف السابقة يمكننا أن نسجل المحاور التالية:

1. تغيير الأنماط الإنتاجية المستخدمة في الدول المتقدمة نظرا لأنها تتميز باستعمالها الكثيف للموارد الطاقية مما تتسبب في زيادة الغازات الملوثة والضارة بالبيئة، بالمقابل لابد من تحسين الظروف المعيشية للأفراد في الدول النامية لتقليل من نسبة الفقر باعتبار الفقر يعد سببا ونتيجة للكثير من المشكلات البيئية.
2. تحقيق نمو سكاني ثابت ومستقر للتقليل من ضغط استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، بالإضافة، العمل على تحسين الظروف المعيشية في الأرياف لوقف زحفها على المدن لأن ذلك سيؤدي إلى التلوث، ازدحام انتشار الأمراض...الخ.
3. المشاركة الفعالة للمواطنين عند التخطيط للتنمية، ولا سيما على الصعيد المحلي.
4. ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المحدودة خاصة الزراعية والحيوانية منها، والعمل على الحفاظ عليها لضمان استمراريتها للأجيال القادمة.
5. إيجاد صناعات وتقانات نظيفة لا تضر بالنظام البيئي، وتستخدم بأقل قدر ممكن للموارد والطاقة، ومن ثمة يقل افرازتها من الغازات الملوثة والضارة بالبيئة.وكل هذه الشروط مجتمعة تكمن من تحقيق تنمية مستدامة غير ضارة بالبيئة.

5.العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

لقد شكلت العلاقة بين التنمية والبيئة أو بالأحرى المحتوى الداخلي لهذه الثنائية من حيث التأثيرات المتبادلة بينهما مدخلا مناسبا لدراسة المشكلات البيئية وطرح قضية نضوب الموارد الطبيعية والتي ينظر إليها الاقتصاديين الليبراليون على أنها متوفرة بشكل غير محدود في الطبيعة وحتى المفكرون الاشتراكيون يعتبرون نذرة بعض الموارد الاقتصادية في أشكال الملكية وطبيعة علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية.

هذا الموقف ترتب عن حدوث اختلالات بيئية أثرت على مسيرة التنمية ذاتها، وبذلك وصلت العلاقة بين التنمية والبيئة إلى وضع حرج في ظل التنمية تجاهلت إلى حد كبير البعد البيئي.

واستأثرت هذه العلاقة باهتمام المسؤولين والباحثين والعلماء، وتوج هذا الاهتمام بانعقاد مؤتمرات والندوات "كحلقة فونيه" الدراسية عن التنمية والبيئة في سنة (1971) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في سنة (1972)، وندوة كوكويك حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئية والتنمية في المكسيك عام (1974) وغيرها من المحافل والدراسات التي بدأت في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية، ومنذ ذلك الحين، بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن النمو "النمو مقابل التنمية" إلى إمكانية تكامل النمو والبيئة ، وتوصلت هذه الندوات والمؤتمرات التي عقدت في السبعينات باستمرار إلى قناعة بأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافها.

وذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما.

ففلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[24].

لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[25].

فتزايد استخدام الطاقة الاحفورية (الفحم، الغاز السائل) والتي تمثل نسبة استخدام تقدر بـ80 % من الاستهلاك العالمي في الوقت الحالي، يعد توازنه هذا من أهم عوامل الحياة على الأرض، لقد كان الاعتماد الرئيسي في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، يقوم على استهلاك الوقود الاحفوري ولا زال هذا الاعتماد قائما[26].

ولما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في سنة (1992) تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية والتي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الأطراف في الاتفاقية، ثم الحق بهذه الاتفاقية سنة (1997) بروتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة.

وتتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤد ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري [27].

خاتمة:

وعلى ضوء ما تقدم، نستنتج أن التنمية عملية تطويرية تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات الأفراد، والبيئة هي المصدر التي تأخذ منه الموارد لتحقيق أهدافها، وبالتالي يستوجب استغلال موارد البيئة بأسلوب رشيد يتفق وقدراتها بما يضمن استمراريتها في العطاء، وعلى الدول عند بناء إستراتجيتها التنموية ألا تغفل البعد البيئي لضمان تحقيق أهدافها.

فالبعد البيئي إذن هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عددية من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

*** قائمة المراجع :**

(1) محمد منير حجازي: **الموسوعة الإعلامية**، دار الفجر للنشر التوزيع، القاهرة، 2003، ص 518.

(2) رشيد الحمد، سعيد صبارينى: **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، العدد 22 أكتوبر، 1979، ص14.

(3) محمد منير حجازي: مرجع سبق ذكره، ص 518.

(4) أحمد محمود الجمل: **حماية البيئة البحرية من التلوث**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة، ص 44.

(5) زين الدين عبد المقصود: **البيئة والإنسان**، علاقات ومشكلات، دار البحوث العلمية، الكويت، دون سنة، ص 159.

(6) السيد الحسيني: **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 5.

(7) لويس معلوف: **المنجد**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1951، ص ص 918-919.

(8) **محمد عباس إبراهيم: التنمية العشوائية الحضرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص108.

(9) عاطف عدلى العبد، نهى عاطف العبد: **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي**، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، دار الفكر العربي، مصر، 2007، ص 9.

(10) **محمد شفيق: التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص13.

(11) **عاطف عدلى العبد، نهى عاطف العبد:** مرجع سبق ذكره، ص 9.

(12) محمد الجوهري: **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص144.

(13) عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد: مرجع سبق ذكره ، **ص** 12.

(14) **تقرير مقدم إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة** 1974.

(15) سهام بن يحي:**الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر**، دراسة تحليلية لمضمون صحيفتين وطنيتين، "الشروق"، le Matin، وصحيفتين جهويتين "آخر ساعة" و L'est Républicain ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة،(غ.م)، 2005/2004، ص101.

(16) المرجع السابق، ص ص101-102.

(17) المرجع السابق، ص ص102-103.

(18) صالح فلاحي: **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر**، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003، ص 193.

(19) عبد الله الحرتسي حميد: **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، (1994-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (غ.م)، 2005، ص 24.

(20) ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم: **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، جانفي، 2009، ص 23 .

(21) عبد الصمد نحوي وطلال مقضي بطاينية: **الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس، 2005، جامعة ورقلة، ص 135.

(22) محمد كنفوش: **الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2005، ص 28.

(23) سحر قدوري الرفاعي: **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية**: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007، ص 24.

(24) جميل طاهر: **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 3.

(25) ناصر مراد: **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، عدد 46، ص 108.

(26) *Christian Nago et Alain Régent,* ***Déchets effuents et polltion****, 2em édition ,Dunod , Paris, 2008, p05.*

(27) زرزور ابراهيم: **المسألة البيئية والتنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية في الفترة 07/06 ، 2006، (غ.م)، ص 17.